عقد السلم (دراسة مقارنة)

د. محمد سعيد الرحو (1)

نسرين إسماعيل خليل (2)

الملخص

تكلم الفقهاء المسلمون عن عقد السلم المعروف لديهم منذ عصر ما قبل الإسلام وبيّنوا تعريفه وأحكامه ودلالته الشرعية في حين إن القانون المدني العراقي لم ينظم أحكام هذا العقد على الرغم من كثرة التعامل به من دون أن يوضحوا أن ما يتعاملون به يعود إلى مفهوم عقد السلم في حين إن القانون المدني الأردني قد نظم أحكام عقد السلم في المادة (532) على أنه تطبيق من تطبيقات عقد البيع. ويشمل هذا الموضوع مبحثين المبحث الأول الموسوم بـ(ماهية عقد السلم) ويتوزع على ثلاثة مطالب، وتناول المطلب الأول تعريف عقد السلم وتفرقتة عن عقد الأستصناع. ويتوزع المطلب الأول على فرعين الأول تناول تعريف عقد السلم في اللغة والاصطلاح عند الحنفية والمالكية، والفرع الثاني تناول تعريفه في القانون والفرع الثاني فرق عقد السلم عن عقد الأستصناع، والمطلب الثاني تضمن الأدلة الشرعية على جواز عقد السلم في الكتاب والسنة. أما المطلب الثالث فتضمن أركان عقد السلم وتوزع على فرعين الفرع الأول بحث شروط عقد السلم في الفقه الإسلامي والفرع الثاني تكلم عن شروطه في القانون. وأخيراً وضح المبحث الثاني أثار عقد السلم بين كل من البائع والمشتري. وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول تكلم عن حقوق والتزامات كل من البائع والمشتري في الفقه الإسلامي والمطلب الثاني وضح الحقوق والتزامات في القانون، والمطلب الثالث تضمن تطبيقات عقد السلم.

Abstract

The Islamic consists have talked about Loan Contract which has been known since many years. They have explained definition, rules and legal proofs of it. while the Iraqi civil law hasn't organized this contract, despite dealing with it, without explaining what they deal with is loan Contract, Whereas the Jordanian civil law has organized the rules of the Loan Contract in article 532 as an application of the contract of sale. This research consists of two chapters: the first is divided into three dements. The first chapter discusses what the Loan Contract is and distinguishes it forms the artificial contract. The first demand is divided into two branches. The first talks about the linguistic definition of the loan contract and the canon of AL-Hanafi and AL-Maleki. The second branch talks about the definition of

(1) مدرس، كلية الحقوق، جامعة البحرين.

(2) باحث، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

Loan Contract in the law. The second demand includes the legal proofs and possibility of Loan contract in the Holy Qura'n and Suna. The third demand includes the elements of Loan contract and divided into two branches. The first branch talks about elements of the Loan Contract in canon. The second branch talks about elements in law. Finally, the second chapter talked about the effects of the Loan Contract between the seller and buyer. This chapter divided into three demands: the first demand talks about the rights and obligations between the seller and the buyer in canon. The second demand talks about the rights and obligation of them in law. The third demand includes application of the Loan Contract.

المقدمة:

تضم الفقرات الآتية:

أولاً: مشكلة البحث لم ينظم القانون المدني العراقي عقد السلم ضمن نصوصه على الرغم من تطبيقاته العملية في مجالات الحياة كافة مثل الزراعة والتجارة والصناعة وغيرها.

ثانياً: هدف البحث تنظيم عقد السلم ضمن نصوص القانون المدني العراقي وضمن عقد البيع بعده تطبيقاً من تطبيقاته، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى هو عقد مسمى ينبغي التعرف على أحكامه وقواعده لغرض الاستفادة منه.

ثالثاً: أهمية البحث تبدو أهمية البحث من خلال تداول الناس به، والعمل به من دون معرفته بشكل واضح. وأيضاً لوحظ تعامل الدولة به لتشجيع الناس على أداء عمل معين، فتلجأ إلى عقد السلم عن طريق منح السلف والتسهيلات المالية لفئة معينة من المجتمع لتشجيع الناس ليعود بالنفع على فئات المجتمع كافة.

رابعاً: منهج البحث اعتمد البحث بشكل رئيس على المنهج المقارن، من خلال مقارنة بين مذهبين من الفقه الإسلامي وهما المذهب الحنفي والمذهب المالكي، وإيضاً التطرق للقانون المدني الأردني لتأثره الواضح بأراء الفقهاء من أجل استنباط أفضل الآراء عند تنظيم عقد السلم ضمن نصوص القانون المدني العراقي. واعتمد البحث أيضاً على المنهج التحليلي من خلال تحليل نصوص القانون المدني الأردني، وآراء الفقهاء المذكورين للتوصل إلى أفضل الآراء الفقهية والملائمة لغرض صياغتها ضمن نصوص القانون المدني العراقي.

خامساً: منهج البحث: اتخذ الشكل الآتي:

المبحث الأول: ماهية عقد السلم.

المبحث الثاني: آثار عقد السلم.

المبحث الأول ماهية عقد السلم

لتوضيح عقد السلم ينبغي تعريفه وتفرقة عن عقد الأستصناع ثم بيان أدلته الشرعية، وأخيرا التطرق لشروطه وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف عقد السلم وتفرقة عن عقد الأستصناع
سيتم تعريف عقد السلم وتفرقة عن عقد الأستصناع من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: تعريف عقد السلم

سيتم التعرف على عقد السلم في اللغة وفي الفقه الإسلامي وفي القانون من خلال النقاط الآتية:

أولاً: في اللغة: أسلف في الشيء سلم. والاسم منها السلف غير والسلف نوع من أنواع البيوع يجعل فيه الثمن وتضبط السلعة بالوصف إلى اجل معلوم وقد أسلف في كذا واستلف منه دراهم وسلف أي أقرضته (ابن منظور، 1956: 158-159). وروي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: "من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم"، أراد من قدم مالا ودفعه إلى رجل في سلعة مضمونة يقال سلفت تسليفا وإسلافا واستلمت بمعنى واحد. والاسم السلم يستخدم عند أهل الحجاز والسلف يستخدم عند أهل العراق. والمعنى الثاني في السلف هو أن يعطي مالا في سلعة إلى اجل معلوم بزيادة في السعر الموجود عند السلف وذلك منفعة للسلف ويقال له سلم دون الأول قال: وهو في المعنيين معا اسم من أسلفت وكذلك السلم اسم من أسلفت في الحديث: انه استسلفت من أعرابي بكرا أي استقرض وفي الحديث لا يحل سلف وبيع (النيسابوري، 1983: 227). من أسلفت في الحديث: أنه استسلفت من إعرابي بكرا أي استقرض وفي الحديث لا يحل سلف وبيع (ابن منظور، 1956: 158-159).

ثانياً: في الفقه الإسلامي: سيتم التعرف على عقد السلم في الفقه الحنفي والمالكي كما يأتي:

1- الفقه الحنفي: هو شراء أجل بعاجل يدفعه فوراً كان ذلك سلماً ويسمى المشتري (مسلم) والبائع (مسلم إليه) والقمح (مسلم فيه) والثمن (رأس المال السلم) ولا يشترط في أن يكون بلفظ السلم ولا بلفظ السلف بل ينعقد البيع والشراء بلفظ السلم أيضاً (الجزيري، 1962: 75).

2- الفقه المالكي: السلم عقد معارضة يوجب شغل ذمة بغير عين ولا منفعة غير متمائل العوضين (الجزيري، 1962: 75).

ثالثاً: في القانون: نصت المادة (٥٣٢) من جهة القانون المدني الأردني انه بيع مال مؤجل التسليم بثمن معجل.

ومن خلال ما تقدم يلاحظ الآتي:

- 1- اعتمد هذا القانون على المذهب الحنفي في تعريف عقد السلم.
- 2- يعدّ عقداً فورياً فيتميز عقد السلم من عقد البيع على الرغم من كونه تطبيقاً له من ناحية تأجيل تسليم المبيع في حين ينبغي تسليم محل عقد البيع لطرفيه فوراً او بمجرد انعقاد العقد.
- 3- هو عقد معاوضة يعوض فيه كل طرف عن الشيء الذي يفقده.
- 4- هو عقد محدد المدة فينتهي العقد بانتهاء المدة المحددة باتفاق الطرفين او حسب طبيعة محل العقد.
- 5- هو عقد ملزم للجانبين يرتب عقد السلم التزامات وحقوق على الطرفين فيصبح كل طرف دائن ومدين للطرف الآخر بالوقت نفسه.

الفرع الثاني: تفرقة عقد الاستصناع عن عقد السلم

عقد الاستصناع: هو بيع العين مقابل رأس مال قد يكون مؤجلاً وقد يكون معجلاً كله أو بعضه، ومن دون بيان مدة استلام المبيع وينعقد بمجرد اتفاق البائع والمشتري، ولا يحق لأحد الطرفين الرجوع عنه من دون رضا الطرف الآخر وهو عقد غير جائز بالقياس لأنه بيع معدوم وثبت مشروعيته في السنة وإجماع الأمة فقد أستصنع الرسول (صلى الله عليه وسلم) الخاتم والمنير. ويسمى البائع (الصانع) والمشتري (المستصنع) ومحل العقد (المبيع) ولا يشترط أن يكون مما يجوز التعامل فيه وإذا لم يجز التعامل فيه فان العقد يكون فاسداً^(*) (حيدر، 1991: 358-359).

ويلاحظ على عقد الاستصناع ما يأتي:

- 1- انه عقد بيع وليس مجرد وعد.
- 2- انه ملزم للطرفين فيكون كل من المستصنع والصانع دائن ومدين في الوقت نفسه.
- 3- لا يشترط تعجيل رأس المال وإلا أصبح سلماً.
- 4- لا يشترط تحديد مدة لكي يتمكن المستصنع من تسلم المبيع.
- 5- المبيع في عقد الاستصناع العين وليس عمل الصانع بمعنى إذا جاء الصانع (بخف او سيف) من عمله او عمل غيره قيل له استصناع وقبله المستصنع يعتبر صحيحاً.
- 6- يجب على المستصنع أن يوصف المبيع المراد الحصول عليه وصفاً منافي للجهالة منعا للمنازعة.

(*) العقد الفاسد: في المعاملات عند الحنفية يقصد به أن يكون التصرف مشروعاً وأصله دون وصفه وعندهم الفساد والبطلان شيء واحد لافرق بينهما.

مما تقدم يمكن مقارنة العقدين لنلاحظ:

- 1- أن العقدين تطبيقان لعقد البيع وهما ملزمان للجانبين.
- 2- في عقد السلم يجب تعجيل رأس المال ولا يشترط تعجيله في عقد الأستصناع.
- 3- يجب تحديد مدة عقد السلم ولا يجب تحديدها في عقد الأستصناع لكي يتمكن المستصنع من تسلم المبيع.
- 4- محل عقد السلم هو البذل ورأس المال، في حين محل عقد الأستصناع هو العين وليس عمل الصانع ويترتب على هذا القول انه إذا سلم الصانع للمستصنع حقا أو سيفا أو أي شئ يطلبه المستصنع من عمله أو عمل غيره وقبله المستصنع فالعقد صحيح.
- 5- يجب في عقد السلم أن يكون المبيع مما يكال أو يوزن في حين أن المبيع في عقد الأستصناع لا يشترط أن يكون مما يكال أو يوزن.

المطلب الثاني: الأدلة الشرعية على جواز عقد السلم

عقد السلم رخصة مستثناة من بيع ما ليس عند بائعه ودليل جوازه الكتاب والسنة. ففي الكتاب جاء قوله سبحانه وتعالى (إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيُكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ) (سورة البقرة، الآية 282). فإنها تشمل السلم والبيع بثمن مؤجل وتأجيله بعد الحلول. وفي السنة النبوية قوله (صلى الله عليه وسلم) "من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم" (النيسابوري، 1983: 1127). ويأباه البعض لأنه بيع معدوم لكنه ترك لما ذكر ولم يستدل بما روي انه، (صلى الله عليه وسلم) نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان ورخص في السلم فهذا الحديث يدل على أن بيع ما ليس عند الإنسان لم يشرع إلا رخصة وان السلم بيع ما ليس عند الإنسان أيضا.

والرخصة في الشرع اسم لما يغير عن الأمر الأصلي بعارض عذر إلى تحقيق أو يسر، كرخصة تناول لحم الميتة وشرب الخمر بالإكراه والمخمصة(*) (قلعة جي وقنيبي، 1985: 417) ونحو ذلك. فالرخص في السلم هو تغيير الحكم الأصلي، وهي حرمة بيع ما ليس عند الإنسان إلى الحل بعارض عذر العدم، ضرورة الإفلاس، كحالة الوجود والقدرة لايحقتها اسم قدره الرخصة فيبقى الحكم على العزيمة الأصلية فكانت حرمة السلم الحال على هذا التقرير ومستفادة من النص إذا كان ينبغي أن لايجوز السلم من القادر على التسليم المسلم فيه للحال، إلا انه صار مخصوصا عن النهي العام فالحق بالعاجز عن التسليم للحال على اعتبار الأصل وإلحاق النادر بالعام في أحكام الشرع (عبد البر، 1986: 532).

(*) المخمصة: بفتح الميم وسكون الخاء من خمص جمع مخامص وتعني خلاء البطن من الطعام.

المطلب الثالث: شروط عقد السلم

ينهض عقد السلم على أركان عقد البيع ذاتها لأنه تطبيق له، إلا أنه يختلف عن عقد البيع في بعض الشروط الواجب توافرها لصحته، وسيوضح تفصيل ذلك من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: شروط عقد السلم في الفقه الإسلامي

يرى أصحاب هذا المذهب الحنفي إن عقد السلم لا يصح إلا بسبعة شرائط:

- 1- جنس معلوم مثل حنطة أو شعير.
- 2- نوع معلوم مثل سقية أو بخيسة (ديمية).
- 3- مقدار معلوم مثل كذا الكيل بمكيال معروف وكذا وزنا.
- 4- أجل معلوم مثل لأن الجهالة فيه مفضية وأن لا يتجاوز الشهر أي من نصف يوم إلى حد الشهر لا أكثر.
- 5- صفة معلومة مثل ردي أو جيد.
- 6- القبض لرأس المال قبل أن يفارقه فيه أما إذا كان من النقود فلأنه افتراق عن دين بدين. أما إذا كان عيناً فلان السلم أخذ عاجل بأجل إذا ينبئان عن التعجيل فلا بد من قبض أحد العوضين لتحقيق معنى الاسم.
- 7- تسمية المكان الذي يوفيه إذا كان له حمل ومؤنة وقال بعضهم لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان معيناً ولا إلى مكان التسليم في موضع العقد (الميرغيناني، 2000: 81-82).

وجملة الشروط لديهم جمعوها في قولهم: إعلام رأس المال وتعجيله وإعلام المسلم فيه وتأجيله وبيان مكان الإيفاء والقدرة على تحصيله.

ويرى المالكية في شروط عقد السلم أن قسماً منها يرجع إلى المحل وهو المبيع أي المسلم فيه، فأجمعوا على جوازه في كل ما يكال أو يوزن لما ثبت في حديث ابن عباس، قال النبي (صلى الله عليه وسلم) وهم يسلمون في التمر السننتين والثلاثة فقال الرسول (صلى الله عليه وسلم): "من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم" (سبق تخريجه: 2). واتفقوا على امتناعه فيما لا يثبت في الذمة وهي الدور والعقار. وشروط السلم لديهم هي:

- 1- أن يكون رأس المال والمسلم فيه مما يجوز النساء فيه وامتناعه فيما لا يجوز النساء فيه وذلك باتفاق المنافع على ما يراه مالك رحمه الله.
- 2- أن يكون مقدرًا بالكيل أو بالوزن أو بالعدد إن كان من شأنه أن يلحقه التقدير.
- 3- أن يكون المبيع أي المسلم فيه موجود عند حلول الأجل.
- 4- أن يكون منضبطاً بالصفة أن كان مما المقصود منه الصفة.

- 5- يجوز السلم في غير وقته أي في غير إبانة وعمدة المالكية في ذلك أن الناس كانوا يسلفون في التمر السنتين والثلاثة، فأقروا على ذلك ولم ينتهوا عنه.
 - 6- يجوز عندهم البيع جزافاً إلا فيما يعظم الضرر فيه.
 - 7- أن لا يكون الثمن مؤجلاً أجلاً بعيداً لئلا يكون من باب الكالئ بالكالئ.
 - 8- أجاز مالك اشتراط تأخير ليومين ولثلاثة، وأجاز التأخير بلا شرط.
 - 9- أن يكون الأجل من الشروط لعقد السلم (القرطبي، 1996: 196-197).
- وعند المحدثين فان قسما من شروط يتعلق بالبدل أي (رأس المال) والقسم الآخر منها يرجع إلى المسلم فيه وسيوضح تفصيل ذلك:

أولاً: الشروط التي ترجع إلى رأس المال:

- 1- بيان صفة كقولنا دراهم، ودنانير وحنطة وتمر.
- 2- بيان نوعه إذا كان في البلد نقود مختلفة كقولنا فرنكان سويسريان.
- 3- بيان صفته كقولنا جيد، أو رديء، أو وسط.
- 4- بيان قدره إذا كان العقد مما يتعلق بقدرة في الميلاكات والموزونات والمعدودات ولا يكفي بالإشارة إليه وصورة.
- 5- أن يكون مقبوضاً في مجلس العقد وذلك لان المسلم فيه دين والافتراق لا عن قبض رأس المال يكون افتراقاً عن دين بدين وهذا منهي عنه.

ثانياً: الشروط التي ترجع إلى المسلم فيه:

- 1- أن يكون المسلم فيه معلوم الجنس كقولنا حنطة أو شعير.
- 2- أن يكون المسلم في معلوم النوع مثل حنطة أميركية أو تمر بربري.
- 3- أن يكون المسلم فيه معلوم الصفة مثل جيد، متوسط، أو رديء.
- 4- أن يكون المسلم فيه معلوم القدر وذلك بالكيل، أو الوزن، أو العد، أو الذرع.
- 5- أن يكون المسلم فيه معلوم الكيل والوزن الذي علم به قدره، المسلم فيه يؤمن عليه من أيدي الناس إن كان لا يؤمن فالمسلم فاسد (عبد البر، 1986: 224-225).

من خلال ما تقدم يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

- 1- اتفق الفقهاء الحنفي والمالكي على أن يكون المسلم فيه شئ يجوز التعامل فيه.
- 2- أن يكون المسلم فيه من الموزونات والمكيلات، والمعدودات، والذريعات.
- 3- أن يكون المسلم فيه مما ينضبط بالصفة ومعين بالمقدار.
- 4- أن الفقه الحنفي يحدد الأجل من نصف يوم إلى شهر على أن لا يزيد أكثر من شهر.
- 5- الفقه المالكي يجيز التأخير ليومين أو ثلاثة أيام.
- 6- الأجل عند الأول من شروط صحة عقد السلم.

7- الأجل عند الثاني يحد من الشروط الرئيسية.

8- القبض يعد عند الحنفية شرطاً رئيساً يقوم عليه عقد السلم. فلا يصح السلم حتى يقبض رأس المال قبل أن يتفارقا كل من، (المسلم) أي المشتري، والمسلم إليه أي (البائع) في المجلس العقد.

9- اما إذا كان من النقود فإنه افتراق عن دين بدين وقد نهى النبي(صلى الله عليه وسلم) عنه، أي الكالئ بالكالئ، وان كان المبيع عينا فان السلم اخذ عاجل بأجل فلا بد من قبض أحد العوضين. يجيز الفقه المالكي بيع الجراف(*) إلا فيما يعظم الضرر فيه (حيدر، 1991: 360-361).

10- تسمية المكان لدى المالكية يكون عندما يكون المسلم فيه له حمل ومؤنة. اما إذا كان معيناً يسلم في مكان العقد ولا يحتاج إلى تعيين المكان.

11- لدى الحنفية لايجوز التصرف في رأس المال قبل قبضه بمعنى قبل قبض المسلم إليه (رأس المال) وقبل قبض رب السلم أي المشتري المسلم فيه بشركة او تولية والسبب لان المسلم فيه بيع والتصرف قبل القبض لايجوز ولأن رأس المال شبه بالمبيع فلا يجوز التصرف فيه قبل القبض وذلك لأنه في التولية تمليكه بعوض وفي الشركة تمليك بعضه، فلا يجوز وصورة الشركة أن يقول (رب السلم للمسلم إليه) أعطني نصف رأس المال ليكون نصف المسلم فيه الله وصورة التولية أعطني مثل ما أعطيت المسلم إليه ليكون المسلم فيه - لك وان خصها بالذكر لأنها أكثر وقوعاً من غيرها (حيدر، 1991: 91).

الفرع الثاني: شروط عقد السلم في القانون الأردني:

سيتم التعرف على شروط عقد السلم في القانون من خلال توضيح نصوص

القانون الآتية:

أ. نصت المادة (533) على أنه يشترط لصحة بيع السلم:

1- أن يكون المبيع من الأموال التي يمكن تعيينها بالوصف والمقدار ويتوافر وجودها عادة وقت السلم.

2- أن يتضمن العقد بيان جنس المبيع ونوعه وصفته ومقداره وزمان إيفائه.

3- إذا لم يعين في العقد مكان التسليم لزم البائع تسليم المبيع في مكان العقد.

ب. ونصت المادة (534) بقولها يشترط في رأس مال السلم أي ثمنه أن يكون معلوماً قدرًا ونوعاً وان يكون مؤجلاً بالشرط مدة لا تزيد عن بضعة أيام (القانون المدني الاردني).

(*) الجراف: تعريب كلمة كراف الفارسية وهو المبيع بالنظر والحس والتخمين بلا كيل ولا وزن.

يلاحظ على ما تقدم أن هذا القانون استمد معظم شروط عقد السلم من الفقه الحنفي، فنظر إلى جهة البائع ونظم شروط صحة المبيع، ونظر إلى جهة المشتري ونظم شروط صحة رأس المال الذي يدفع بوصفه مقابلا للمبيع.

المبحث الثاني

آثار عقد السلم

يرتب عقد السلم حاله كحال بقية العقود، حقوق والتزامات على طرفي العقد: البائع، والمشتري. سيتم التعرف على هذه الآثار بالتفصيل في الفقه الإسلامي والقانون وأيضا التعرف على تطبيقات هذا العقد من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: حقوق البائع والمشتري والتزاماتهما في الفقه الإسلامي

إن عقد السلم عقد بيع لهذا تنتقل ملكية البديلين، رأس المال والبديل، بين الطرفين البائع والمشتري، فيصبح رأس المال ملكا للمسلم إليه معجلا ويصبح المسلم فيه، ملكا لرب السلم، ومؤجلا. ويترتب على هذا القول تمتع كلا الطرفين بالحقوق والالتزامات كافة والتي تترتب بوصفها آثار عقد البيع الصحيح ولا مجال لذكرها الآن (حيدر، 1991: 349-350).

وإذا كان العقد فاسدا فلا يترتب أي اثر بين الطرفين، فلا يجوز لرب السلم تملك المسلم فيه وله أن يسترد رأس المال من المسلم إليه (حيدر، 1991: 256). ولو تضرر بأفة سماوية أو بفعل أجنبي فالمسلم إليه بالخيار بين استرجاع المسلم فيه أو تركه فلا يلزمه شيء ويحق لرب السلم أيضا إبراء المسلم إليه من المسلم فيه. أو وهبه، قالوا إبراء بعد استيفاء رأس المال إسقاط (تنازل) وقيل رب السلم، ذلك فلا يبطل السلم.

وإذا أهدى رب السلم زيادة على رأس المال في مجلس العقد وقبلها المسلم إليه في المجلس أيضا وقبضها فهي صحيحة ولازمة ويحق للمسلم إليه أن يحط بعض من رأس المال عن رب السلم. ولا يحق لرب السلم أو المسلم إليه التصرف قبل قبضه. وإذا اتلف المسلم فيه وقد هياه المسلم إليه قبل أن يستلمه (رب السلم) تحمل المسلم إليه تبعة التلف فيجيز تسليم مثله إلى رب السلم، ولا يفسخ العقد. وإذا باع رب السلم المسلم فيه قبل قبضه من المسلم إليه كان البيع باطلا سواء باعه برأس المال أو بزيادة عليه ولا يكون ذلك إقالة العقد. ولا يحق لرب السلم ولا للمسلم إليه قبل قبضه (أي رأس المال) حق البيع أو التولية أو المشاركة أو المرابحة (حيدر، 1991: 256).

المطلب الثاني: حقوق البائع والمشتري والتزاماتهما في القانون

نصت المادة (535) على ما يأتي:

- 1- يجوز للمشتري أن يتصرف في المبيع (المسلم إليه) قبل قبضه ونصت المادة (536) فجاء فيها: "إذا تعذر تسليم المبيع عند حلول الأجل بسبب انقطاع وجوده لعارض طارئ كان المشتري مخيراً بين انتظار وجوده أو فسخ البيع".
- 2- ونصت المادة (537) فجاء فيها: "إذا مات البائع في السلم قبل حلول أجل المبيع كان المشتري بالخيار بان شاء فسخ العقد واسترد الثمن من التركة أو شاء انتظر حلول الأجل". وفي هذه الحالة يحجز من التركة ما يفي بقيمة المبيع إلا إذا قدم الورثة كفيلاً مليئاً يضمن تسليم المبيع عند حلول الأجل.

ونصت المادة (538) على أنه:

- 1- إذا استغل المشتري في السلم حاجة المزارع فاشتري محصولاً مستقبلاً بسعر أو شروط مجحفة إجحافاً بيناً كان البائع حينما- يحين الوفاء أن يطلب إلى المحكمة تعديل السعر والشروط بصورة يزول معها الإجحاف وتأخذ المحكمة في ذلك بعين الاعتبار ظروف الزمان والمكان ومستوى الأسعار العامة وفروعها بين تاريخ العقد والتسليم طبقاً لما جرى عليه العرف.
- 2- وللمشتري الحق في عدم قبول التعديل الذي تراه المحكمة واسترداد الثمن الحقيقي الذي سلمه فعلاً للبائع أن يبيع محصوله ممن يشاء.
- 3- ويقع باطلاً كل اتفاق أو شرط يقصد به إسقاط الحق سواء أكان ذلك شرطاً في عقد السلم نفسه أو كان صورة في التزام آخر منفصل أيّاً كان نوعه. مما تقدم يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

- 1- أجاز القانون للمشتري التصرف في المبيع (المسلم إليه) قبل قبضه وجاء لفظ التصرف مطلقاً بخلاف الفقه الحنفي الذي منع المشتري من التصرف في المبيع قبل قبضه.
- 2- اتفق القانون مع الفقه الحنفي عند حلول أجل تسليم المبيع وتعذر على المشتري تسلمه لعدم وجوده فالمشتري بالخيار بين انتظار وجوده أو فسخ البيع فيلاحظ أن المشرع لم يحدد المقصود بالعارض الطارئ الوارد في المادة (536) ولهذا يمكن القول انه يتسع ليشمل كل ظرف يخص البائع ما عدا الموت يمنعه من تسلم المبيع.
- 3- نظم القانون مسألة وفاة البائع قبل تسليم المبيع فقال: إذا استحال على البائع تسليم المبيع قبل حلول أجله لوفاته فالمشتري الحق بفسخ العقد واسترداد الثمن من التركة، أو انتظار حلول الأجل ولكي يضمن استلام المبيع له الحق بحجز جزء من التركة يكفي لوفاء قيمة المبيع وهذا إذا لم يقدم الورثة كفيلاً ملئاً ضامناً لتسليم المبيع بحلول أجله ويلاحظ أن المشرع قد نظم حالة وفاة البائع بأحكام خاصة فقط واغفل عن ذكر أسباب أخرى يستحيل، لوجودها، على البائع تسليم المبيع ومنها هلاك المبيع بقوة قاهرة جزئياً أو كلياً، وإعسار البائع وغيرها من أسباب استحيل

معها وجود المبيع وقت التسليم وهذا يدعو إلى تطبيق القواعد العامة في البيع عند تحقق مثل هذه الأسباب المنصوص عليها في القانون الأردني.

4- وفر المشرع الأردني حماية قانونية لحق البائع من استغلال المشتري له، فأعطى للبائع الحق عند حلول أجل الوفاء أن يطلب من المحكمة رفع الاستغلال عنه بطلب تعديل سعر البيع أو شروطه لكي يلائم مستوى الأسعار العامة وظروف الزمان والمكان والعرف وهذا يدل على أهمية عقد السلم.

المطلب الثالث: تطبيقات عقد السلم في الزراعة والتجارة

شاع استخدام مصطلح (السلم) عند أهل الحجاز، ويقابل مصطلح (السلف) عند أهل العراق، ولكن السلف أعم من السلم لأنه يطلق على القرض الحسن أيضاً. واستخدام السلم شائع في قطاع الزراعة إذ تدفع الحاجة للتمويل كثيراً من المزارعين للجوء إلى الاستدانة في صيغة بيع السلم أي عبر اللجوء إلى ممولين يخرصون أي يضمنون - مقدار الناتج بعد النضوج والحصاد ويسلفون قيمته للمزارع حالاً على أن يستلموا منه المحصول بعد حصاده (شيخون، 2000: 153). لما تقدم يفضل النص على عقد السلم ضمن نصوص القانون المدني نظراً للأهمية العملية التي يتمتع بها ولأنه محلاً للتعامل به من دون إدراك قيمته القانونية بوصفه نظاماً قانونياً متكاملًا.

الخاتمة

أولاً: النتائج

- توزع البحث الموسوم بعقد السلم على مبحثين:
- (1): خصص لتوضيح ماهية عقد السلم والذي قسم إلى ثلاثة مطالب، اختص المطلب الأول بتعريف عقد السلم في اللغة والفقه الإسلامي والقانون، وتبين منها أنه بيع مال مؤجل التسليم بثمن معجل. أما المطلب الثاني فتكلم عن الأدلة الشرعية على جواز عقد السلم والمستمدة من القرآن والسنة. وخصص المطلب الثالث لبيان شروط عقد السلم بعدّه تطبيقاً لعقد البيع لذا تكلم المطلب عن شروطه في الفقه الإسلامي والقانون وتبين فيه أن شروط العقد موزعة بين شروط رأس المال وشروط المبيع وهي بصورة عامة أن يكون معلوماً ومحدد المقدار، والوزن والجنس، ومكان التسليم وزمانه.
 - (2): الموسوم بآثار عقد السلم فقد توزع على ثلاثة مطالب، اختص المطلب الأول بتوضيح حقوق الطرفين والتزاماتهما في الفقه الإسلامي، واختص المطلب الثاني بتوضيح حقوق الطرفين والتزاماتهما في القانون، وهي انتقال ملكية البديلين بين الطرفين وما يتفرع عنها من حق التصرف والاستعمال. أما المطلب الثالث فخصص لتوضيح أهم تطبيقات عقد السلم في الجانب الزراعي والتجاري وذلك عندما تقوم الدولة بدعم الفلاحين عن طريق منح سلف للفلاحين مقابل استلام المبيع في الأجل المحدد وهذا يحقق الفائدة لطرفي عقد السلم. وأخيراً اختتم البحث بخاتمة تضم أهم النتائج والتوصيات.

ثانياً: التوصيات

- يفضل النص على عقد السلم ضمن نصوص القانون المدني العراقي على غرار القانون المدني الأردني إلى جانب نصوص عقد البيع بعدّه تطبيقاً له من خلال اقتراح النصوص الآتية:
- 1- بخصوص تعريف عقد السلم يفضل تعريفه المنظم في القانون المدني الأردني فيصاغ بالشكل الآتي: "عقد بيع مال مؤجل التسليم بثمن معجل ولفترة زمنية محددة".
 - 2- بخصوص أركان العقد يفضل النص عليها بشكل شروط عقد السلم بالصيغة الآتية:
- "يجب ان يكون محل العقد اموال تعين حسب نوعها وطبيعتها وان تكون موجودة وقت التسليم مالم يتفق المتعاقدان بخلاف ذلك".
- 3- أما بالنسبة لشروط محل العقد من جهة والمشتري فيفضل اقتراح النص الآتي:
- "يجب أن يكون رأس مال السلم معلوماً قدراً ونوعاً ويضاف شرط التسليم خلال مدة محددة بالاتفاق" باقتراح الصيغة الآتية:

- 1- للمشتري أن يتصرف بالمبيع قبل قبضه.
- 2- إذا تعذر تسليم المبيع عند حلول الأجل لوجود عارض طارئ فللمشتري الخيار بين فسخ العقد أو انتظار وجود المبيع.
- 3- إذا مات أحد الطرفين يحق للطرف الآخر فسخ العقد أو استرداد محل العقد من التركة.

المصادر

المصادر باللغة العربية

أولاً: مصادر القرآن والحديث الشريف

- 1- النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (1983)، صحيح مسلم، دار إحياء الكتب العربية، ج3.

ثانياً: المصادر الفقهية والقانونية

- 2- الجزيري، عبد الرحمن (1962)، مختصر الفقه على المذاهب الأربعة، دار القلم، بيروت، ج2.
- 3- حيدر، علي (1991)، دار الحكام، مكتبة النهضة، بيروت، ج1.
- 4- شبخون، محمد (2002)، المصارف الإسلامية، دار وائل، ط1.
- 5- عبد البر، محمد زكي (1986)، أحكام المعاملات المالية في المذهب الحنفي، دار الثقافة، قطر، الدوحة.
- 6- القرطبي، محمد بن رشد (1996)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار إحياء التراث، بيروت، ج2.
- 7- قلعه جي، محمد رواس وقينبي، حامد صادق (1985)، معجم لغة الفقهاء، دار القاس، بيروت، ط1.
- 8- المرغيناني، عبد الجليل الرشداني (2000)، الهداية، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2.

ثالثاً: المصادر اللغوية

- 9- ابن منظور (1956)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج2.

رابعاً: المصادر القانونية

- 10- القانون المدني الأردني ذو الرقم 43 لسنة 1976.